الأمم المتحدة

E/CN.3/2024/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والخمسون

نيويورك، 27 شباط/فبراير – 1 آذار/مارس 2024

البند 3 (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ قرار: المحاسبة البيئية – الاقتصادية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 325/2023 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، الذي يقدم إلى اللجنة الإحصائية لمناقشته واتخاذ قرار بشأنه.

* E/CN.3/2024/1.

120124 080124 23-22695 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

أولا – مقدمة

1 – اتخذت اللجنة الإحصائية، في دورتها الرابعة والخمسين، المعقودة في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس 2023، المقرر 110/54 (انظر E/2023/24، الفصل الأول، الفرع باء)، الذي فيه:

(أ) رحبت بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، وأعربت عن تقديرها للعمل المتواصل الرامي إلى النهوض بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتعميمه؛

(ب) رحبت باعتماد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وإطار الرصد الخاص به، ورحبت باعتراف مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بقيمة مواءمة الرصد الوطني مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل تعميم التنوع البيولوجي، ودعت المكاتب الإحصائية الوطنية إلى العمل مع جهات التنسيق المعنية بالتنوع البيولوجي، ودعت لجنة الخبراء إلى المشاركة بنشاط في عملية اتفاقية التنوع البيولوجي وتيسير مزيد من التعاون فيما بين الأوساط الإحصائية والأوساط المعنية بالتنوع البيولوجي لتعزيز نظم الرصد الوطنية ورصد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي والإبلاغ عنه؛

(ج) رحبت بإنشاء مبادرة مجموعة العشرين الجديدة المتعلقة بالثغرات في البيانات وبمشاركة لجنة الخبراء في العمل الرامي إلى سد الثغرات في البيانات المتعلقة بتغير المناخ باستخدام حسابات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لبلدان مجموعة العشرين وغيرها من البلدان؛

(د) رحبت بتقدم لجنة الخبراء نحو وضع قواعد بيانات عالمية، ولا سيما من خلال الشروع في جمع البيانات العالمية المتعلقة بحسابات الطاقة والانبعاثات الجوية، ولاحظت أهمية قواعد البيانات هذه لمبادرات تغير المناخ والاقتصاد الدائري؛

(هـ) رحبت بتعاون لجنة الخبراء مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على طرح إطار إحصائي لقياس الاقتصاد الدائري؛

(و) رحبت بالتقدم المحرز في النهوض ببرنامج العمل البحثي ووضع منهجيات لدعم تنفيذ النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ولا سيما عمل الأفرقة المعنية بالنظم الإيكولوجية للغابات وحسابات المحيطات، وأيدت تعاون اللجنة مع الوسط المعني برصد الأرض بهدف توفير حلول قوية وفعالة من حيث التكلفة لرصد الأرض لأغراض المحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية؛

(ز) أيدت التعاون الوثيق بين لجنة الخبراء وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بشأن تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، مشيرة إلى أهمية مراعاة نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لإدراج القضايا البيئية في نظام الحسابات القومية المحدث لعام 2008؛

(ح) طلبت إلى لجنة الخبراء أن تواصل النهوض ببرنامج العمل البحثي المتصل بالنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، مع مراعاة المناقشات المتعلقة بالتقييم في سياق تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008؛

(ط) أيدت مشاركة لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية مع لجنة الخبراء المعنية بالتصنيفات الإحصائية الدولية في تنقيحات التصنيف الصناعي الدولي الموحد، والتصنيف المركزي للمنتجات، وتصنيف الوظائف البيئية، والتصنيف الدولي الموحد لمنتجات الطاقة، وكذلك التنقيح المرتقب لتصنيف وظائف الحكومة، مشيرة إلى أهمية كفالة أن تراعي التصنيفات المحدثة الاعتبارات البيئية، وأن تكون مناسبة للغرض المنشود من تجميع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وتطلعية في نطاقها بما فيه الكفاية؛

(ي) رحبت بزيادة تنفيذ البلدان لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وشجعت على مواصلة وضع أدلة وأدوات لدعم التنفيذ، وكذلك استخدام الشراكات والتعاون الإقليمي للتعجيل بالتنفيذ؛

(ك) طلبت أن تتاح الأدلة ودورات التعلم الإلكتروني المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن؛

(ل) رحبت بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بمحاسبة الأعمال التجارية، وأيدت تعاون الفريق مع فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، ومؤسسة مبادرة الإبلاغ العالمية، وائتلاف رؤوس الأموال، من أجل تحسين مواءمة منهجيات ومعايير القطاع الخاص مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، مشيرة إلى الفوائد التي تعود على كل من القطاعين العام والخاص في هذا الصدد؛

(م) لاحظت التحديث الذي أدخل على الإطار الإحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة، وشجعت على وضع الوثيقة في صيغتها النهائية ورحبت بتقديمها لاحقا إلى اللجنة الإحصائية.

2 – ويُنَظَّم عملُ لجنة الخبراء وفق أربعة مجالات عمل عامة، ويتولى أعضاء المكتب إدارة عناصر برنامج العمل ذات الصلة، على النحو المتفق عليه في اختصاصات اللجنة. ومجالات العمل هي: المجال ألف، التنسيق والاتصال، بقيادة المكتب الأسترالي للإحصاء؛ والمجال باء، التطوير المنهجي للمعايير الموحدة وبحوث أخرى، الذي ينقسم إلى مجالين فرعيين (المجال باء–1، الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بقيادة هيئة الإحصاء الهولندية، والمجال باء–2، النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بقيادة جنوب أفريقيا؛ والمجال جيم، وضع قواعد البيانات، بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمجال دال، التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية، بقيادة مشتركة بين المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الوطني للإحصاء في كينيا؛ وترأس لجنةَ الخبراء حاليا هيئةُ الإحصاء الكندية، خلفا لهيئة الإحصاء الهولندية. وتعمل لجنة الخبراء بالتعاون الوثيق مع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، الذي يرأسه المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني، للنهوض بالتطوير العملي والمنهجي للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

3 – ويناقش هذا التقرير التقدم المحرز خلال عام 2023 ومجالات العمل المقبلة. وترد في الفرع سادسا الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها.

ثانيا – المجال ألف: التنسيق والاتصال (بقيادة المكتب الأسترالي للإحصاء)

4 – يركز الفريق العامل المعني بالتنسيق والاتصال على تعزيز التعاون بين المبادرات المتصلة بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، وتنفيذ استراتيجيات عملية لتشجيع استخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لخدمة القضايا السياساتية الناشئة. وتستلزم هذه الجهود التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية

والوزارات التنفيذية والمجتمع الدولي. وفي عام 2023، انتقلت قيادة الفريق العامل من هيئة الإحصاء الكندية إلى المكتب الأسترالي للإحصاء. وبالإضافة إلى ذلك، أعاد الفريق العامل تركيز برنامج عمله بحيث يركز على الانتهاء من تقييم المشهد الراهن والبدء في إعداد مجموعة من الحلقات الدراسية الشبكية.

5 - وانتهى الفريق العامل مؤخرا من تقييم المشهد الراهن فيما يتعلق بأفرقة مختلفة تعمل في مجال المحاسبة البيئية وما يربط بينها من علاقات. وهناك عدة أفرقة عمل وأفرقة خبراء تعمل في مجال المحاسبة البيئية، ولها أهداف مختلفة وتُعنى بجوانب مختلفة من الإحصاءات والحسابات البيئية. والهدف من تقييم المشهد الراهن هو تقديم لمحة عامة داخلية عن مجال المحاسبة البيئية إلى لجنة الخبراء بنطاقها الأوسع، بحيث يمكن الاسترشاد بذلك مستقبلا في التعاون والتنسيق مع المبادرات والأفرقة المعنية. وسيساعد ذلك على تحديد المسائل الناشئة ذات الأولوية بالنسبة للجنة الخبراء. وسيتم تحديث تقييم المشهد أولا بأول ومعاودة إجرائه على أساس سنوي.

6 - وسيبدأ الفريق العامل تنظيم مجموعة حلقات دراسية شبكية في عام 2024، تسلط الضوء على مجموعة متنوعة من المجالات السياساتية ذات الأولوية و/أو الناشئة. والأهداف الرئيسية لمجموعة الحلقات الدراسية الشبكية هي عرض فوائد نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وبيان كيف يمكن لهذا النظام أن يجيب على الأسئلة السياساتية، واستكشاف المجالات التي لم يستخدم فيها النظام ولكن يمكن أن يؤدي دورا فيها، والجمع بين خبراء من تخصصات شتى. وسيضع الفريق العامل الصيغة النهائية لمواضيع الحلقات الدراسية الشبكية ومواعيدها في أوائل عام 2024.

7 - وفضلا عن ذلك، ركز الفريق العامل على تعميم نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في خمسة مجالات مواضيعية رئيسية هي: التنوع البيولوجي، وقياس الاستدامة في قطاع السياحة، وتغير المناخ، والاقتصاد الدائري، ومحاسبة الأعمال التجارية. وهي مجالات يمكن أن توفر فيها الحسابات رؤى قيمة حول الأولويات الدولية الحالية المتعلقة بالتحديات البيئية.

التنوع البيولوجي

8 - اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الخامس عشر، المعقود في مونتريال، كندا، في كانون الأول/ديسمبر 2022، إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وإطار الرصد الخاص به. ومنذ اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، أحرز فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمؤشرات، الذي أنشئ تحت رعاية اتفاقية التنوع البيولوجي، تقدما في إعداد البيانات الوصفية لمؤشرات إطار الرصد. وتشمل هذه الجهود مواءمة المؤشرات مع الأطر الإحصائية التي وضعت في إطار اللجنة الإحصائية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وإطار تطوير إحصاءات البيئة. وقد رُشحت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة لعضوية فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمؤشرات. وستقوم الشعبة، على وجه الخصوص، بالتواصل مع لجنة الخبراء وفريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمؤشرات لتشجيع استخدام المعايير الموحدة المتصلة بالبيانات وطرق العمل، ولا سيما فيما يتعلق برصد الأهداف والغايات. ومن المسلم به، في هذا الصدد، أن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية هو الأساس المنهجي الأساسي لتجميع المؤشرات الرئيسية. وتشمل هذه المؤشرات المؤشر ألف-2: نطاق النظم الإيكولوجية الطبيعية؛ والمؤشر باء-1: الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية؛ والمؤشر 9-1: فوائد الاستخدام

المستدام للأنواع البرية. وسيشمل هذا الجهد التشاور الوثيق مع اللجنة التقنية المعنية بالنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية فضلا عن التعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية والأوساط العلمية، على النحو المذكور أدناه في إطار الفرع ثالثا، المجال باء-2. ومن المتوقع أن يكون فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمؤشرات قد وافق على المنهجية الشاملة للمؤشرات الرئيسية لإطار الرصد بحلول نيسان/أبريل 2024. وستوضع البيانات الوصفية في صيغتها النهائية في الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في أواخر عام 2024.

9 - وبهدف دعم اعتماد إطار الرصد ودعم عمل الأطراف، يواصل الاتحاد الأوروبي، بدعم من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنشاء دائرة عالمية للدعم المعرفي المتعلق بالتنوع البيولوجي[1]. وستستند هذه المبادرة إلى الأدوات والتكنولوجيات والشبكات القائمة لدعم الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات المشمولة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي والإبلاغ عن هذا التقدم واستعراضه. وتعتزم لجنة الخبراء، من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المساهمة في هذه المبادرة من أجل دعم الأطراف في استخدامها للأدوات والمنتجات الإحصائية لأغراض الرصد والإبلاغ.

10 - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة حاليا بوضع اقتراح بمشروع لدعم وضع مؤشرات لإطار الرصد استنادا إلى النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وسيركز المشروع أيضا على بناء القدرات في عدة بلدان ودعم اختبار المؤشرات القائمة على النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتنفيذ تلك المؤشرات والإبلاغ عنها في تلك البلدان.

قياس الاستدامة في قطاع السياحة

11 - واصلت لجنة الخبراء التعاون مع منظمة السياحة العالمية بشأن وضع إطار إحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة يهدف إلى توفير إطار إحصائي متكامل ومتفق عليه دوليا لقياس آثار السياحة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة ونواحي اعتماد السياحة على هذه الثلاثة. ويدعم الإطار الإنتاج القطري لبيانات موثوقة وقابلة للمقارنة دوليا بشأن أداء البلدان والمناطق دون الوطنية فيما يتعلق بالاستدامة في قطاع السياحة. وفي عام 2023، وضع فريق الخبراء المعني بقياس الاستدامة في قطاع السياحة الصيغة النهائية للإطار الإحصائي. وكجزء من هذه العملية، ومن أجل ضمان اتباع نهج متسق، قامت لجنة الخبراء واللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية باستعراض وإقرار الفصل من الإطار الإحصائي الذي يركز على الاستدامة البيئية في قطاع السياحة، ويشكل ربط الحسابات البيئية – الاقتصادية ذات الصلة بحساب السياحة الفرعي عنصرا هاما في ذلك السياق. وبعد عدة جولات من المشاورات، خضع الإطار الإحصائي لمشاورة عالمية في أواخر عام 2023، جرى فيها التماس الآراء النهائية من الأوساط الإحصائية (بما في ذلك لجنة الخبراء) والأوساط المعنية بسياسات السياحة[2].

(1) انظر https://gkssb.chm-cbd.net/.

(2) يرد مزيد من المعلومات في تقرير منظمة السياحة العالمية (E/CN.3/2024/17)، المقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بإحصاءات السياحة.

تغير المناخ

12 - لا يزال المجال ألف يعطي الأولوية لتعميم نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مبادرات تغير المناخ. وواصل المجال ألف ولجنة الخبراء بنطاقها الأوسع المساهمة في المرحلة الثالثة من مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات. ورحب وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظو المصارف المركزية بخطة عمل المبادرة خلال اجتماعهم المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2022 وفي إعلان قادة مجموعة العشرين في بالي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويعالج نصف التوصيات الـ 14 الواردة في خطة عمل المرحلة الثالثة الثغرات في البيانات المتعلقة بإحصاءات تغير المناخ. ويوفر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الأساس المنهجي للعديد من هذه التوصيات، ولا سيما التوصيات المتعلقة بحسابات انبعاثات غازات الدفيئة وآثار انبعاثات الكربون على الصعيد الوطني (التوصية 1)؛ وحسابات الطاقة (التوصية 2)؛ والإعانات الحكومية التي تؤثر على المناخ (التوصية 6)؛ ونفقات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (التوصية 7). وطلب قادة مجموعة العشرين من صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، إلى جانب مجموعة العشرين والاقتصادات المشاركة، البدء في سد الثغرات في البيانات المبينة في خطة العمل.

13 - وفي عام 2023، أُحرز تقدم كبير في تنفيذ خطة عمل المرحلة الثالثة لمبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات. ونظرا لنطاق المواضيع التي تغطيها المرحلة الثالثة، أنشئت أفرقة عمل لتنظيم خطة العمل وتنفيذها، ويشارك أعضاء لجنة الخبراء في جميع أفرقة العمل المعنية. وعقدت أفرقة العمل عدة اجتماعات/حلقات عمل افتراضية لمجموعة العشرين والاقتصادات المشاركة لتيسير التقدم في تنفيذ كل توصية، بما في ذلك حلقة عمل بشأن التوصيات 1-3 وحلقة عمل منفصلة بشأن التوصيتين 6 و 7. وتناولت حلقات العمل هذه الأطرَ المنهجية القائمة، والثغرات في البيانات، ونتائج استقصاءات التقييم، فضلا عن سبل التغلب على التحديات والمضي قدما في تنفيذ التوصيات. وستُستخدم الاستبيانات العالمية واستبيانات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية المتعلقة بحسابات الطاقة وانبعاثات الهواء كنماذج بيانات لسد الثغرات في البيانات المتعلقة بالتوصيتين 1 و 2. وعلاوة على ذلك، تبذل جهود حاليا لدعم البلدان في ملء نماذج البيانات باستخدام مجموعات البيانات العالمية. وفي عام 2024، ستواصل لجنة الخبراء، ولا سيما اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (المجال باء-1) والفريق العامل المعني بوضع قواعد البيانات (المجال جيم)، مساعدة مجموعة العشرين والاقتصادات المشاركة في التقدم نحو سد هذه الثغرات.

14 - ويواصل الفريق العامل المعني بالتنسيق والاتصال التنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بالمشاركة في الأنشطة الرامية إلى تحسين فائدة الإحصاءات الرسمية في السياسات والتحليلات المناخية، بما في ذلك تعزيز استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لأغراض مؤشرات تغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، ساهم الفريق العامل في منتدى الخبراء السنوي الذي تعقده اللجنة الاقتصادية لأوروبا لمنتجي ومستخدمي الإحصاءات المتصلة بتغير المناخ، وفي فرقة عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بدور المكاتب الإحصائية الوطنية في تحقيق الأهداف المناخية الوطنية. وتقوم فرقة العمل حاليا بوضع إرشادات بشأن دور المكاتب الإحصائية الوطنية في تقديم التقارير بموجب اتفاق باريس، وتلبية الاحتياجات من المعلومات لصنع السياسات الوطنية في مجالات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وإعلام الجمهور بالقضايا المتعلقة بالمناخ. ومن المتوقع وضع الوثيقة التوجيهية في صيغتها النهائية وتقديمها

للتصديق عليها إلى مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين المعقود في عام 2024. وستشمل أنشطة الفريق العامل في السنوات المقبلة العمل مع هيئات دولية، مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وفريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية، من أجل تيسير الاتصال والتعاون.

الاقتصاد الدائري

15 - يشارك المجال ألف بنشاط في جهدين متكاملين بشأن الاقتصاد الدائري من خلال مشاركة الجهتين التاليتين: (أ) فرقة العمل المعنية بقياس الاقتصاد الدائري التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، التي أنشأها مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين؛ و (ب) فريق خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بجيل جديد من المعلومات من أجل اقتصاد دائري يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد.

16 - وقامت فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا بالاشتراك مع فريق خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصياغة المبادئ التوجيهية لتلك اللجنة وتلك المنظمة لقياس الاقتصاد الدائري (الجزء ألف)، التي أقرها مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في حزيران/يونيه 2023. ويوضح الجزء ألف من المبادئ التوجيهية التعريف الرئيسي للاقتصاد الدائري، ويحدد إطار الرصد المفاهيمي والحدود الإحصائية للاقتصاد الدائري ويقترح مجموعة من المؤشرات المنسقة لرصد التقدم المحرز ويوجه قياسها. ويستند إطار الرصد المفاهيمي واعتبارات القياس الإضافية إلى حد كبير إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتشمل الخطوة التالية في العمل صياغة الجزء باء، الذي يوفر التوجيه بشأن مصادر البيانات المستخدمة في إنتاج المؤشرات الأساسية، ويبين متطلبات التعاون المؤسسي، ويقدم إرشادات بشأن استخدام المؤشرات، ويعرض أمثلة إضافية لحالات معينة. وأظهرت النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل أن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مناسب لقياس العديد من العوامل المحركة للاقتصاد الدائري، مثل إعادة تدوير المواد وإعادة استخدامها؛ والأهداف على المستويين الكلي والمتوسط (من حيث صلتها، على سبيل المثال، بقطاعات النشاط الاقتصادي والصناعات والمدن)، من قبيل الحد من النفايات؛ والآثار المباشرة وغير المباشرة على قضايا مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

17 - ويهدف عمل فريق خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تحسين قاعدة المعلومات التي تستند إليها سياسات كفاءة الموارد والاقتصاد الدائري. ويجري تنفيذ ذلك بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، مع إعداد بعض العناصر بصورة مشتركة. وقد ركز فريق خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على وضع تعريف عملي موحد للاقتصاد الدائري وإطار مفاهيمي منسق ومجموعة مؤشرات لرصد التقدم المحرز ودعم وضع وتقييم السياسات. ويجري حاليا إدماج نتائج عمل فريق خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقرير مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن قياس الاقتصاد الدائري.

محاسبة الأعمال التجارية

18 - قررت لجنة الخبراء، ابتغاء تبسيط برنامج عملها، إدماج أنشطة الفريق العامل المعني بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ومحاسبة الأعمال التجارية (المجال هاء) في أنشطة المجال ألف، مع التسليم الكامل بأهمية استمرار المشاركة والظهور في هذا المجال والحفاظ على الزخم الذي حققه المجال هاء

من حيث مواءمة الأطر والمعايير المتعلقة بالبيئة والنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ونظام محاسبة الأعمال التجارية.

19 - وفي آذار/مارس 2023، شاركت لجنة الخبراء في المشاورة العالمية بشأن طريقة الإبلاغ النموذجية عن موضوع التنوع البيولوجي لمؤسسة مبادرة الإبلاغ العالمية. وتستهدف هذه الطريقة النموذجية الاشتمال على أفضل الممارسات المتفق عليها دوليا والتطورات الأخيرة في مجال التنوع البيولوجي لتقديم إرشادات بشأن الإبلاغ عن الآثار المتعلقة بالتنوع البيولوجي وإدارتها بواسطة القطاع الخاص. ويتضمن مشروع طريقة الإبلاغ النموذجية عن موضوع التنوع البيولوجي بالفعل عدة إشارات إلى النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ومجالات عدة للتواؤم معه. ووردت في تعقيبات لجنة الخبراء أمثلة على مجالات إضافية يمكن فيها تعزيز التواؤم مع النظام المحاسبي المذكور وبالتالي تسخير أوجه التآزر بين المحاسبة المتعلقة بالتنوع البيولوجي في كل من القطاعين العام والخاص.

20 - وفي عام 2023، واصلت الإدارة العمل كشريك معرفي لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة. وأصدرت فرقة العمل تلك توصياتها في أيلول/سبتمبر 2023 وتشمل التوصيات النهائية استخدام المفاهيم والتعاريف المستخدمة في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ومن شأن هذه المواءمة أن تيسر استخدام الحسابات الرسمية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في اتخاذ القرارات والإبلاغ في القطاع الخاص، فضلا عن استخدام المكاتب الإحصائية الوطنية لبيانات القطاع الخاص في إنتاج حسابات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

الاتصال

21 - لا يزال الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية[3] والنشرة الإخبارية الفصلية SEEA News and Notes (أخبار وإيضاحات متعلقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية)[4] يشكلان الأداتين الرئيسيتين اللتين تستخدمهما لجنة الخبراء للتواصل مع أصحاب المصلحة وعامة الجمهور وتزويدهم بالمعلومات. ويشكل الموقع الشبكي والنشرة الإخبارية آلية هامة تستخدمها البلدان لنشر تجاربها ومنشوراتها الوطنية وتستخدمها لجنة الخبراء لتسليط الضوء على المبادرات والأحداث الدولية ذات الصلة بالوسط المعني، مثل منتدى السياسات المحاسبية لرأس المال الطبيعي في أفريقيا لعام 2023 والمناسبة الجانبية التي عقدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2023 بعنوان "المحاسبة المائية من أجل أهداف التنمية المستدامة". وطرأت زيادة مطردة على قراء النشرة الإخبارية خلال عام 2023، إذ اشترك فيها ما يقرب من 200 مشترك جديد. وعلاوة على ذلك، تواصل الإدارة توسيع قاعدة معارف نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على شبكة الإنترنت حيث أضافت ما يقرب من 65 منشورا عن ذلك النظام في عام 2023.

22 - وعلى مدار عام 2023، شاركت لجنة الخبراء في مناقشات مع هيئات أخرى، مثل شبكة الإحصائيين الاقتصاديين وفريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية. وركزت تلك المناقشات على كيفية تحسين تكامل قياسات الاقتصاد والمجتمع والبيئة، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة القضايا المثارة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة".

(3) انظر https://seea.un.org/.

(4) انظر https://seea.un.org/content/seea-news-and-notes-archive.

ثالثا – المجال باء: التطوير المنهجي للمعايير الموحدة وبحوث أخرى

23 – يتمثل أحد العناصر الهامة من عمل لجنة الخبراء وعمل فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية في النهوض ببرنامج العمل البحثي المتعلق بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويبين هذا الفرع التقدم المحرز في التطوير المنهجي والتنفيذ لكل منهما.

ألف – المجال باء–1: الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (بقيادة هيئة الإحصاء الهولندية)

تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

24 – ناقشت لجنة الخبراء، في اجتماعها الثامن عشر المعقود في عام 2023، إمكانية تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، مستشهدةً بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 والحاجة إلى الحفاظ على الاتساق مع نظام الحسابات القومية المحدث كعامل محفز، فضلا عن التحديثات المرتقبة لمعايير وتصنيفات إحصائية أخرى؛ واعتماد النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ والتقدم المحرز في برنامج العمل البحثي للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وشددت لجنة الخبراء على الحاجة إلى ضمان أن يكون الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بمثابة إطار إحصائي يستجيب لما تحتاجه السياسات المتعلقة بالصلة بين البيئة والاقتصاد من بيانات، ولا سيما البيانات المتعلقة بتغير المناخ، والاقتصاد الدائري، والتنوع البيولوجي، والتمويل المستدام، ضمن أمور أخرى. ووافقت لجنة الخبراء، مستشهدة بتلك العوامل، على تحديثٍ للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وأشارت إلى شواغل تتعلق بتوافر الموارد وقدرة المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية على الاضطلاع بهذا العمل، وأوصت بأن يكون لتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية نطاق مركز. وطلبت لجنة الخبراء إلى اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية أن تضع معايير لتحديد أولويات المسائل وتقييم تكاليف هذه المسائل وفوائدها.

25 – وتعكف اللجنة التقنية حاليا على وضع قائمة أولية بالمسائل تستند أساسا إلى برنامج العمل البحثي للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وإلى المدخلات المستمدة من مناقشات فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية وتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008. وبصفة عامة، يمكن إسناد المسائل إلى أفرقة مواضيعية مختلفة، مثل: تحسين التصنيفات في الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (بوسائل منها، على سبيل المثال، استخدام تصنيفات جديدة والمواءمة مع تصنيفات منقحة مؤخرا)؛ والتحسينات المدخلة على الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (على سبيل المثال، تحسين الصلات مع الاحتياجات الناشئة في مجال السياسات)؛ وتحسين التواؤم بين الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ ومواضيع جديدة في برنامج العمل البحثي ناشئة عن تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في السنوات الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من المسائل المرتبطة بتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية تتصل بالفصل الرابع المتعلق بحسابات التدفقات النقدية وبضمان الاتساق مع نظام الحسابات القومية لعام 2025 والتواؤم مع النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية

المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، ستُدرس تطبيقات الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وإن كان سيجري تناول تحديث لتطبيقات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتَوَسِعاته من خلال عملية منفصلة تجري مناقشتها حاليا.

26 – وستقوم اللجنة التقنية ولجنة الخبراء بنطاقها الأوسع بتعميم قائمة المسائل ذات الأولوية للتشاور العالمي في النصف الأول من عام 2024. وستقوم لجنة الخبراء بعد ذلك بوضع الصيغة النهائية لقائمة المسائل لتقديمها إلى اللجنة الإحصائية في عام 2025. وستركز لجنة الخبراء أيضا خلال هذه الفترة على تحديد مصادر التمويل والموارد العينية. وتعتزم لجنة الخبراء عدم الاكتفاء بإشراك المكاتب الإحصائية الوطنية في عملية التحديث، بل ستشرك أيضا أوساط المستعملين الأوسع نطاقا، من أجل ضمان أن يلبي الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المحدَّث احتياجات المستعملين من البيانات. ومتى جرى الانتهاء من وضع قائمة المسائل، ستصاغ ورقات مناقشة وستنظم مشاورات عالمية من أجل الانتهاء من مناقشة مختلف المسائل. ويجري حاليا تنسيق الجدول الزمني لعملية تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية مع عمليات التنقيح المرتقبة للمعايير ذات الصلة مثل تصنيف وظائف الحكومة، ودليل إحصاءات مالية الحكومة، ودليل إحصاءات التمويل النقدي. ومن المتوخى وضع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المحدَّث في صيغته النهائية بحلول عام 2027، على أن يقدم إلى اللجنة الإحصائية في عام 2028. وتُدعى اللجنة الإحصائية إلى إقرار تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

المشاركة في تحديثات التصنيفات والأطر الأخرى

27 – في عام 2023، واصلت اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية تقديم مدخلات كبيرة لعمليات التحديث الجارية حاليا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والتصنيف المركزي للمنتجات، والتصنيف الدولي الموحد لمنتجات الطاقة، وذلك لضمان ملاءمة هذه التصنيفات للغرض فيما يتعلق بتجميع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وفيما يتصل بتحديث التصنيف الصناعي الدولي الموحد، ركزت اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على جعل الأنشطة المتصلة بالبيئة واضحة للعيان عن طريق إظهارها في الملاحظات التفسيرية للفئات القائمة وبإنشاء بعض الفئات المنفصلة. وبالنسبة لعملية تحديث التصنيف المركزي للمنتجات، حددت اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية عدة مواضيع مهمة بشكل خاص بالنسبة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، منها منتجات النفايات، ومنتجات وخدمات بيئية محددة، ومنتجات الطاقة، ومواءمة التصنيف الدولي الموحد لمنتجات الطاقة مع التصنيف المركزي للمنتجات وتصنيف الأغراض البيئية، لا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي. ويشارك الفريق بنشاط في تحديثات التصنيف الدولي الموحد لمنتجات الطاقة والتنقيح المرتقب لتصنيف وظائف الحكومة لضمان إمكانية استخدام كلا التصنيفين استخداما فعالا من قِبل القائمين بتجميع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

28 – ويعكف المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وفرقة عمل أوروبية مكرسة منذ سنوات على تنقيح تصنيف الأنشطة البيئية، الذي يشكل لبنة أساسية لتجميع حسابات الأنشطة البيئية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وقد صيغت نسخة مطورة بالكامل مشتملة على ملاحظات توضيحية من هيكل تصنيف متكامل جديد يجمع بين تصنيف أنشطة الحماية البيئية ونفقاتها وتصنيف أنشطة إدارة الموارد،

تحت اسم "تصنيف الأغراض البيئية". وعُرض تصنيف الأغراض البيئية هذا على اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ولجنة الخبراء المعنية بالتصنيفات الإحصائية الدولية، وخضع لتشاور عالمي أدارته شعبة الإحصاءات بوصفها أمانة لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. واستنادا إلى نتائج التشاور العالمي والتصنيف المنقح، أقرت اللجنة التقنية ولجنة الخبراء بنطاقها الأوسع تصنيف الأغراض البيئية، الذي أقرته أيضا لجنة الخبراء المعنية بالتصنيفات الإحصائية الدولية في اجتماعها المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ونوهت بأهمية التحديث المستمر لهذا التصنيف، خاصة فيما يتعلق بالاستعراض المرتقب لتصنيف وظائف الحكومة وعملية تحديث إصدارات موحدة أخرى تتعلق بالاقتصاد الكلي، مثل الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وذلك لضمان المواءمة والاتساق. ويقدم تصنيف الأغراض البيئية إلى اللجنة الإحصائية لاعتماده كمعيار إحصائي دولي من جانب لجنة الخبراء المعنية بالتصنيفات الإحصائية الدولية.

29 – وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية القيام بدور رئيسي في تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 واستعرضت مشاريع فصول نظام الحسابات القومية لعام 2025 المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، فضلا عن مسرد للمصطلحات والتعاريف. وعلاوة على ذلك، يشارك أعضاء لجنة الخبراء حاليا في فريق الخبراء غير الرسمي المعني برأس المال الطبيعي التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي تم تشكيله للتعامل مع تحديات التنفيذ العملي لنظام الحسابات القومية لعام 2025 فيما يتعلق بالإبلاغ عن رأس المال الطبيعي وإدراجه في المقاييس الصافية للإنتاج والدخل.

باء – المجال باء–2: النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (بقيادة جنوب أفريقيا)

30 – عقب اعتماد نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في آذار/مارس 2021 واستراتيجية تنفيذه في آذار/مارس 2022، استمر اعتماد الأوساط الإحصائية وغيرها للنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وقد أشرفت اللجنة التقنية المعنية بالنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على إعداد المواد الإرشادية ومواصلة تطويرها. وتتألف اللجنة التقنية من خبراء في المحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية من دول أعضاء ومنظمات دولية وإقليمية شتى وخبراء فرادى ورؤساء الأفرقة العاملة التابعة للجنة التقنية. وتجتمع اللجنة التقنية بانتظام في اجتماعات نصف شهرية لمناقشة التقدم المحرز والتطورات المستجدة في تنفيذ النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ووضع مبادئ توجيهية للتنفيذ.

31 – ومنذ اعتماد النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، تحول نطاق عمل اللجنة التقنية من تنقيح إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إلى دعم تنفيذ الإطار المحاسبي الجديد. وبناء على ذلك، اعتمدت اللجنة التقنية اختصاصات جديدة لها وهيكلا منقحا لعضويتها. وتهدف هذه الاختصاصات الجديدة إلى تعزيز التركيز على دعم تنفيذ النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ وستؤدي إضافة أعضاء جدد إلى تعزيز التمثيل القطري والإقليمي في اللجنة التقنية.

32 - واعتمدت اللجنة التقنية برنامج عملها للفترة 2023-2025، الذي يركز على ستة عناصر رئيسية هي: (أ) وضع مذكرات توجيهية عملية للبلدان؛ (ب) دعم إعداد مؤشرات رئيسية لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بالاستناد إلى النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ (ج) الإشراف على الفريقين العاملين المعنيين بالنظم الإيكولوجية للغابات والمحاسبة المتعلقة بالمحيطات؛ (د) تقديم مساهمات في عمليتي نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ونظام الحسابات القومية الأوسع نطاقا؛ (هـ) العمل مع المبادرات ذات الصلة؛ (و) جماعة الممارسين في مجال المحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية. ويشكل العنصران الأولان أولويتين للجنة التقنية.

33 - وفيما يتعلق بإعداد مذكرات إرشادية عملية، أعطت اللجنة التقنية الأولوية للمذكرات المتعلقة بتفعيل التصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية الصادر عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ونُهج وأساليب تجميع حسابات نطاق النظم الإيكولوجية، وطرائق قياس خدمات النظم الإيكولوجية (بما في ذلك خدمات تنظيم المناخ العالمي).

34 - ومن الأولويات الرئيسية الأخرى للجنة التقنية دعم إعداد البيانات الوصفية للمؤشرات الرئيسية لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المتصلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، على النحو المبين بمزيد من التفصيل في الفرع ثانيا أعلاه في الفقرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وتعمل اللجنة التقنية مع فريق الخبراء التقنيين المخصص من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتقدم مدخلات في وضع البيانات الوصفية للمؤشرات المتصلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المدرجة في إطار الرصد. وقد أنشئت أفرقة عمل في إطار اللجنة التقنية للمضي قدما بهذا العمل.

35 - وتعمل اللجنة التقنية مع جميع المبادرات ذات الصلة التي تعنى بالمضي قدما في تنفيذ وتطوير أدوات للمحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، ولا سيما لقياس نطاق النظم الإيكولوجية وحسابات الخدمات. وتود اللجنة التقنية أن تنشئ مستقبلا آليات للتعاون مع المبادرات المحاسبية في القطاع الخاص.

36 - وللمضي قدما في التنفيذ ومواصلة التطوير المنهجي، أنشأت اللجنة التقنية فريقين عاملين معنيين بالنظم الإيكولوجية للغابات والمحاسبة المتعلقة بالمحيطات للمساهمة في النهوض بالعمل المتعلق بحسابات النظم الإيكولوجية، وذلك فيما يتصل بالنظم الإيكولوجية للغابات والمحيطات على التوالي. ويحدد هذان الفريقان الممارسات المثلى والأساليب والنماذج والبيانات والأدوات، وينظران في كل من الجوانب البيوفيزيائية والنقدية، فضلا عن دراسة المداخل السياساتية.

37 - وتتولى الرئاسة المشتركة للفريق العامل المعني بالنظم الإيكولوجية للغابات، الذي أنشئ في عام 2021، جامعةُ ري خوان كارلوس بإسبانيا وجامعة غريفيث بأستراليا ويضم حوالي 23 عضوا من عدة بلدان ومنظمات ومؤسسات أكاديمية. وأنشأ الفريق العامل أربعة أفرقة عمل معنية بما يلي: (أ) حسابات نطاق النظم الإيكولوجية؛ (ب) حسابات حالة النظم الإيكولوجية؛ (ج) تنظيم المناخ العالمي كخدمة من خدمات النظم الإيكولوجية تؤديها النظم الإيكولوجية للغابات؛ (د) الروابط السياساتية ومستخدمي حسابات النظم الإيكولوجية للغابات. وقامت فرقة العمل الرابعة، المعنية بالروابط السياساتية ومستخدمي حسابات النظم الإيكولوجية للغابات، بوضع ونشر ورقة بعنوان "استخدام النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لأغراض السياسات: دراسة حالة إفرادية عن النظم الإيكولوجية للغابات". وأحرزت فرقة العمل تقدما كبيرا بشأن مذكرة تتضمن تعاريف للنظم الإيكولوجية للغابات. وتركز فرقة العمل المعنية بالمحاسبة المتعلقة بنطاق النظم الإيكولوجية على كيفية معالجة قضايا تحديد مختلف أنواع النظم

الإيكولوجية للغابات ومسح نطاق النظم الإيكولوجية للغابات والتغيرات التي تطرأ على نطاقها فيما يتعلق بالتصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية الصادر عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. ويقوم حاليا فريق العمل المعني بالحسابات المتعلقة بحالة النظم الإيكولوجية بتقييم حسابات الحالة المتصلة بالغابات للتعلم من التجارب السابقة وفهم الخصائص المستخدمة لتجميع الحسابات المتصلة بحالة النظم الإيكولوجية. وأخيرا، يقوم فريق العمل المعني بتنظيم المناخ العالمي باعتباره من خدمات النظم الإيكولوجية بوضع مذكرة بشأن تحسين تقديرات أرصدة الكربون باستخدام حسابات النظم الإيكولوجية لأغراض السياسات المتعلقة بتغير المناخ، كما يقوم باختبار المنهجية في السنغال.

38 - ويرأس الفريقَ العامل المعني بالمحاسبة المتعلقة بالمحيطات المكتبُ الأسترالي للإحصاء، ويضم الفريق نحو 27 عضوا من دوائر المحاسبة البيئية والاقتصاد العلمي والبيئي، يمثلون بلدانا ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية وأوساطا أكاديمية. وقد وضع هذا الفريق العامل، بدعم من الشراكة العالمية لحسابات المحيطات، برنامج عمل بحثي ووافق على معالجة المواضيع الفنية التالية في سبع ورقات معلومات أساسية من المقرر إعدادها خلال الفترة 2023-2024: (أ) تقييم عالمي لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية فيما يتعلق بالمحيطات؛ (ب) هياكل البيانات؛ (ج) المحاسبة المتعلقة بخدمات النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛ (د) تقدير القيمة النقدية للنظم الإيكولوجية في مجال المحيطات؛ (هـ) المؤشرات العالية التأثير والمستوجبة لاتخاذ إجراءات المستخلصة من حسابات المحيطات؛ (و) المحاسبة المتعلقة بالتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية؛ (ز) الحسابات المواضيعية الأخرى المتعلقة بالمحيطات.

39 - وأنشأت اللجنةُ التقنية الفريقَ العامل المعني بمؤشرات النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في حزيران/يونيه 2020 بهدف رئيسي هو دعم عملية تنقيح النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ولا سيما صياغة الفصل 12 منه. وقد نفذت هذه المهمة بنجاح، ومنذ اعتماد إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وإنشاء فريق الخبراء التقنيين المخصص لإسداء المشورة بشأن تفعيل إطار الرصد ذي الصلة ومؤشراته، الذي ستعمل معه الشعبة، لم تعد هناك حاجة إلى فريق عامل مكرس معني بالمؤشرات. ومن ثم فقد تم حل هذا الفريق العامل ونقلت مهمة دعم وضع المؤشرات إلى اللجنة التقنية ذاتها.

40 - وبالمثل، أنشئ الفريق الفرعي المعني بالمحاسبة المتعلقة بالتنوع البيولوجي في عام 2020 بهدف دعم عملية التنقيح، ولا سيما صياغة الفصل 13، استنادا إلى مجموعة متنوعة من أوجه التقدم المفاهيمي والخبرات العملية في المحاسبة المتعلقة بالتنوع البيولوجي وقياسه. ولما كانت مهمة الفريق الفرعي قد اكتملت بتنقيح النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، فقد تم حله. غير أن مساهمة النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في المحاسبة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك تنفيذ ورصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، لا تزال محور تركيز للجنة التقنية ككل.

41 - ولدعم تنفيذ النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، تعمل الإدارة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ولجنة الخبراء المعنية بالتصنيفات الإحصائية الدولية لإدراج التصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية للاتحاد الدولي في مجموعة التصنيفات الدولية. والتصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية هو التصنيف المرجعي لأنواع النظم الإيكولوجية في النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ومن ثم فإنه يدعم المجموعة الكاملة من حسابات النظم

الإيكولوجية. وتقدمه لجنة الخبراء المعنية بالتصنيفات الإحصائية الدولية إلى اللجنة الإحصائية لاعتماده كمعيار إحصائي دولي.

جيم - فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية (بقيادة المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني)

42 - فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية هو فريق متروبولي يتألف من خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية. ويجتمع فريق لندن سنويا ويوفر منتدى للمناقشة والعمل من أجل التطوير المفاهيمي والمنهجي للحسابات البيئية - الاقتصادية. وقد عقد الاجتماع التاسع والعشرون لفريق لندن، الذي استضافته هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا، في بريتوريا في الفترة من 11 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2023.

43 - وكان التحديث المرتقب للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أحد المواضيع الرئيسية للاجتماع. وكرر فريق لندن تأكيد دعمه للجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في النهوض بالمسائل المنهجية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيسهم فريق لندن في مناقشة المسائل المحددة لتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وسيضع ورقات موقف.

44 - وقد وافق فريق لندن على إعداد ورقات موقف لاجتماع عام 2024، بالتنسيق مع اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، تغطي ما يلي: (أ) إدماج نفقات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه كحسابات جديدة في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ (ب) معاملة شهادات الانبعاثات في المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ (ج) توافق التصنيفات والقواعد المحاسبية للضرائب البيئية بين الحسابات النقدية والحسابات المادية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ونظام الحسابات القومية؛ (د) معالجة التدفقات التي يسببها الإنسان داخل البيئة. وناقش فريق لندن خلال اجتماعه تطبيقات وتقنيات أكثر عملية، بما في ذلك، على سبيل المثال، نماذج المدخلات - المخرجات والتعديلات الموسمية لحسابات الانبعاثات الجوية الفصلية. وفيما يتعلق بالحسابات الفصلية للانبعاثات الجوية، وافق فريق لندن على أن الطرائق التقنية الحالية للتعديلات الموسمية يمكن تطبيقها على حسابات الانبعاثات الجوية الفصلية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في المناقشة التي أجراها فريق لندن بشأن نماذج المدخلات - المخرجات، تسليط الضوء على الاستخدامات التحليلية الهامة لحسابات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وإن كان الفريق قد وافق على عدم وجود تطورات جديدة ذات صلة بتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

45 - وسيعمل فريق لندن على إعداد ورقة مناقشة بشأن التوصيات العامة لوضع خطوط أساس واستخدام النمذجة لأغراض حسابات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. واستنادا إلى هذه التوصيات العامة، سيتم إعداد ورقات موقف لتقدير قيمة خدمات النظم الإيكولوجية وبشأن الإعانات التي يحتمل أن تكون ضارة بالبيئة (بما في ذلك التخفيضات الضريبية) بحلول عام 2025. وقرر مكتب فريق لندن إدراج موضوعين جديدين لاستكشافهما في عام 2024: الحسابات المصنفة مكانيا وإدراج الزراعة في حسابات الطاقة.

46 - وسيجري إنشاء منتدى إلكتروني للمناقشة من أجل تعزيز التعاون الفعال خلال السنة في غير الاجتماعات السنوية. وسيستضيف مكتب التحليل الاقتصادي في واشنطن العاصمة اجتماع عام 2024، أما اجتماع عام 2025، فسوف تستضيفه هيئة الإحصاء في إستونيا.

رابعا - **المجال جيم: وضع قواعد البيانات** (بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

47 - يتألف الفريق العامل المعني بوضع قواعد البيانات من أعضاء من المنظمات الدولية المسؤولة عن وضع تجميعات دولية للحسابات الخمسة ذات الأولوية (انبعاثات الهواء، والطاقة، وتدفقات المواد، والأراضي، والمياه)، فضلا عن التصنيفات الدولية الناشئة الأخرى لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وقد حُددت الحسابات ذات الأولوية في الاجتماع الحادي عشر للجنة الخبراء في عام 2016.

قواعد البيانات العالمية

48 - هدف الفريق العامل المعني بوضع قواعد البيانات هو إنشاء مجموعة من قواعد البيانات العالمية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لتزويد المستخدمين بمجموعات بيانات متوافقة مع هذا النظام من أجل وضع وتحليل السياسات بشكل متكامل، بما في ذلك لأغراض أهداف التنمية المستدامة. ويتم ذلك عن طريق تنسيق الدعم المقدم لوضع قواعد بيانات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتيسير تبادل البيانات ذات الصلة فيما بين المنظمات الدولية، وإتاحة الوصول المباشر إلى قواعد بيانات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية القائمة من خلال المواقع الشبكية للمنظمات الدولية، وفي نهاية المطاف من خلال الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية التابع لشعبة الإحصاءات.

49 - وفي عام 2023، واصل الفريق العامل المعني بوضع قواعد بيانات عالمية إحراز تقدم بشأن الإجراءات ذات الأولوية، على النحو المبين في خريطة الطريق الخاصة به. وأُحرز تقدم خلال عام 2023 في العمل على توسيع نطاق التغطية العالمية لتجميع حسابات انبعاثات الهواء وحسابات تدفقات الطاقة المادية مع إعلان الإدارة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انطلاق الجولة الأولى من عملية الجمع المشترك للبيانات العالمية من أجل حسابات انبعاثات الهواء وتدفقات الطاقة المادية، استكمالا لعملية جمع البيانات الحالية لبلدان الاتحاد الأوروبي التي يقوم بها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وتحقيقا لهذه الغاية، تم إعداد استبيانات مشتركة، تتوافق مع استبيانات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ووضعها في صيغتها النهائية بعد اختبارها بالاشتراك مع البلدان في عام 2022. وتتواكب الاستبيانات المشتركة مع التعاريف المستخدمة في الهيكل العالمي لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتقوم الإدارة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حاليا بالتحقق من صحة البيانات وتتوقعان نشر هذه البيانات في عام 2024.

50 - وبالإضافة إلى ذلك، أقامت عدة منظمات دولية شراكة لوضع إحصاءات فصلية لانبعاثات غازات الدفيئة استنادا إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويواصل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إتاحة مجاميع إقليمية على أساس فصلي. وعلاوة على ذلك، أنجزت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، خلال عام 2023، العمل في إعداد تقديرات عالمية مجمعة وطنيا بشأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من النقل البحري، استكمالا لتقديرات النقل الجوي الحالية ذات الصلة، وذلك في إطار برنامج العمل الأوسع، مما ساهم في تحسين إعداد حسابات الانبعاثات الجوية وتفصيلها وتوقيتها.

51 - وإلى جانب الفريق العامل المعني بالتنسيق والاتصال، يواصل الفريق العامل المعني بوضع قواعد بيانات عالمية التنسيق مع مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات والمساهمة في المرحلة الثالثة للمبادرة. وفي عام 2023، عقد أعضاء الفريق العامل حلقات عمل بشأن التوصيتين المتعلقتين بحسابات انبعاثات غازات الدفيئة (التوصية 1) وحسابات الطاقة (التوصية 2). ولتقليل عبء الإبلاغ على البلدان وتجنب أي ازدواجية في الجهود بين المنظمات الدولية، ستستخدم نتائج جمع البيانات العالمية المشترك بشأن انبعاثات الهواء وحسابات تدفقات الطاقة المادية لرصد التقدم المحرز فيما يتعلق بهاتين التوصيتين المتعلقتين بالمرحلة الثالثة.

52 - ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاضطلاع بالعمل بشأن حسابات تدفقات المواد. وجرى في عام 2023 تنقيح وإعادة نشر *الدليل العالمي لمحاسبة تدفقات المواد على نطاق الاقتصاد*، الذي أعده في بادئ الأمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفريق الدولي المعني بالموارد في عام 2021، بالاشتراك مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[5]. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، ستتاح تقديرات عالمية محدثة لحسابات تدفقات المواد في قاعدة البيانات العالمية لتدفقات المواد[6]، التي تستخدم كمُدخل لرصد أهداف التنمية المستدامة، وستكون هذه التقديرات مصحوبةً بسلاسل زمنية تخص جميع الدول الأعضاء وتمتد إلى عام 2023. وسترسل استبيانات لحسابات تدفقات المواد معبأة بياناتها مسبقا إلى البلدان في أوائل عام 2024 للتحقق منها والاستعاضة عنها بالبيانات الوطنية، حسب الحالة.

53 - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية، بإنشاء أداة إلكترونية عالمية لتقدير الأثر البيئي. وستشمل هذه الأداة قاعدة بيانات لتقديرات الأثر البيئي للمواد والطاقة والكربون والمياه والأراضي حسب البلد، وستتيح للمكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المنظمات ذات الصلة حساب أثرها البيئي الوطني باستخدام قاعدة البيانات المتعددة المناطق لتقييم مدخلات ومخرجات الموارد على الصعيد العالمي. وستكون الأداة متاحة بحلول نهاية عام 2023.

54 - وقد وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مذكرة مفاهيمية توجه العمل المتعلق بإنشاء قاعدة بيانات عالمية لحسابات غطاء الأرض. وتشمل المعالم الرئيسية في المستقبل إجراء مناقشة مع البلدان وأصحاب المصلحة بشأن مشروع الاستبيان المتعلق بغطاء الأرض، ومشاورة خطية مع منتجي البيانات ومستخدميها لضمان أفضل قيمة مضافة لحسابات الأراضي من أجل العمل التحليلي والسياساتي، وحلقة عمل افتراضية في عام 2024 لوضع الاستبيان في صيغته النهائية. ومتى وُضع الاستبيان في صيغته النهائية، سينظر الفريق العامل في الاضطلاع بعملية تجريبية لجمع البيانات. وسيقدم الفريق العامل تقريرا عمّا أحرزه من تقدم إلى لجنة الخبراء في عام 2024.

55 - وركز العمل المتعلق بحسابات المياه في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على ضمان توافر البيانات الأساسية للحسابات المستمدة من الاستبيانات المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشعبة الإحصائية بشأن المياه الداخلية. ومع أنه جرى تجميع حسابات مبسطة للمياه في إطار نظام المحاسبة

(5) انظر https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/36253/UNRE.pdf.

(6) انظر www.resourcepanel.org/global-material-flows-database.

البيئية – الاقتصادية، فإن الجداول الناتجة عن ذلك لا تزال جزئية ويلزم استكشاف خيارات للحصول على بيانات أكثر اكتمالا. وفي عام 2024، ستجري منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دراسة جدوى لاستعراض مصادر البيانات الوطنية والدولية الحالية من حيث إمكانية الاستفادة بها في سد الثغرات المتبقية في البيانات.

تسخير الذكاء الاصطناعي لخدمة البيئة والاستدامة في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

56 – واصل مركز الباسك المعني بتغير المناخ، ومركز دونوستيا الدولي للفيزياء، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤسسة الولايات المتحدة للمسح الجيولوجي، التعاون بشأن استخدام المركز القطاعي لتسخير الذكاء الاصطناعي لخدمة البيئة والاستدامة لأغراض نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية دعما لمنصة الأمم المتحدة العالمية. والمركز القطاعي، الذي يديره مركز الباسك لتغير المناخ، هو مركز تعاوني عملي المنحى للمعارف والتكنولوجيا والابتكار، سوف يجمع بين استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ويوفر منصةً تشتد الحاجة إليها من أجل تعزيز قابلية التشغيل البيني للبيانات والنماذج في ميداني المحاسبة البيئية – الاقتصادية والاستدامة.

57 – وتشمل بعض الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في عام 2023 ما يلي: المشاركة الحضورية والافتراضية في حلقات عمل بناء القدرات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ وتقديم الدعم التقني بشأن تجميع حسابات غطاء الأرض والنظم الإيكولوجية إلى عدة بلدان، بما في ذلك بوتسوانا وجنوب أفريقيا والسنغال؛ واختبار النماذج مع المكاتب الإحصائية الوطنية؛ والمزاوجة بين منصة تسخير الذكاء الصناعي لخدمة البيئة والاستدامة ومنصة openEO (بيانات رصد الأرض المفتوحة المصدر) التابعة لوكالة الفضاء الأوروبية[7]؛ ووضع تقديرات أساسية عالمية لأرصدة الكربون من النباتات/التربة في النظم الإيكولوجية الأرضية، وستستخدم تلك التقديرات في إعداد تقرير البنك الدولي القادم المعنون "تغير ثروة الأمم". وقد زاد عدد مستخدمي التطبيق من حوالي 300 3 إلى 800 4 مستخدم. ويجري حاليا الانتهاء من تشكيل لجنة استشارية للمركز القطاعي. وستقدم اللجنة الاستشارية، التي ستتألف من مسؤولين كبار مختارين من المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الوكالات الحكومية ووكالات الفضاء والأوساط الأكاديمية، المشورة بشأن التوجه الاستراتيجي للمركز القطاعي ورؤيته وبرنامج عمله.

خامسا – المجال دال: التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية (بقيادة المكتب الوطني للإحصاء في كينيا والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ)

58 – حدد الفريق العامل المعني بالتنفيذ وبناء القدرات الإحصائية عدة مجالات تركيز لبرنامج عمله، ووضع قائمة أولويات للفترة من تموز/يوليه 2023 إلى حزيران/يونيه 2024 وتتركز هذه الأولويات في ثلاثة أنشطة رئيسية هي: (أ) تنسيق أنشطة التنفيذ وبناء القدرات؛ (ب) تنشيط شبكة جهات تنسيق نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ (ج) دعم التقييم العالمي للمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات الداعمة له.

59 – وفي عام 2023، وبالإضافة إلى ضمان تنسيق أنشطة التنفيذ وبناء القدرات على الصعيد العالمي، استعرض الفريق دليل تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وحدَّثه. وقد وضع الدليل في البداية في عام

(7) انظر https://eo4society.esa.int/projects/openeo/.

2014 وركز في معظمه على تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ومنذ عام 2014، نشأت عدة تطورات جديدة، أبرزها اعتماد النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وإحراز تقدم في استخدام البيانات العالمية ورصد الأرض دعما لتجميع حسابات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

60 – ويتضمن دليل التنفيذ المحدَّث، المعنون "نحو إضفاء الطابع المؤسسي على نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية: دليل للتنفيذ"، خمسة فروع أساسية هي: (أ) التخطيط الاستراتيجي؛ (ب) بناء آليات للتنفيذ؛ (ج) تجميع الحسابات؛ (د) نشر الحسابات؛ (هـ) إضفاء الطابع المؤسسي على نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويوجز كل فرع الجوانب الرئيسية المتصلة بتنفيذ كل من الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ويتضمن مثالا قطريا واحدا على الأقل لتوضيح الجوانب ذات الصلة لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وأقرت لجنة الخبراء دليل التنفيذ المحدَّث في اجتماعها الثامن عشر المعقود في تموز/يوليه 2023 وهو متاح على الإنترنت في شكل سهل الاستخدام وتفاعلي[8].

61 – ويهدف الفريق العامل، الذي يضم أعضاء من البلدان واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، إلى تنسيق أنشطة تنمية القدرات على الصعيدين العالمي والإقليمي، فضلا عن كفالة التبادل الواسع النطاق للدروس المستفادة من مختلف التجارب في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في البلدان. وينطوي ذلك على تعهد وتحديث قائمة بالمشاريع الجارية المتعلقة بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في البلدان لتفادي الازدواجية وضمان استخدام الموارد بكفاءة.

62 – ويهدف التقييم العالمي للمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات الداعمة له إلى تحسين فهم تنفيذ نظام الحسابات البيئية – الاقتصادية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والتمويلية، وأولويات البلدان والخطط المستقبلية لتنفيذ الحسابات والمساعدة التقنية الواردة والمقدمة، واستخدام الحسابات. وهو يساعد على تقييم الدعم الذي تحتاج إليه البلدان لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويدعم التقييم العالمي رصد أهداف التنمية المستدامة من خلال مؤشرين هما: (أ) المؤشر 15-9-1 بشأن إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات؛ (ب) المؤشر 12-ب-1 بشأن تنفيذ أدوات المحاسبة الموحدة لرصد الجوانب الاقتصادية والبيئية للاستدامة في قطاع السياحة. وأرسِل التقييمُ العالمي النموذجي إلى البلدان في أيلول/سبتمبر 2023، وقُدمت النتائج إلى اللجنة الإحصائية بوصفها وثيقة معلومات أساسية.

63 – واعترافا بأهمية تدفق المعلومات عن أنشطة التنفيذ وبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، يهدف الفريق العامل إلى توسيع عضويته لتشمل منظمات دولية وإقليمية جديدة يتزايد اهتمامها حاليا بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، فضلا عن عدد قليل من البلدان التي يمكن أن تكون بمثابة سفراء لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مناطقها.

64 – ويواصل الفريق العامل ولجنة الخبراء بنطاقها الأوسع الاتصال بالبلدان من خلال جهات تنسيق نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنشأة في عام 2020، والتي تعمل كنقطة اتصال أولى في البلدان بشأن جميع المسائل المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك التجميعات المحدثة، والاستجابة للتقييم

(8) انظر https://seea.un.org/content/towards-institutionalization-seea-implementation-guide.

العالمي، والتحقق من صحة البيانات، وتنسيق العمل المتعلق بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وقد أنشئت شبكة جهات تنسيق نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من خلال طلبات ترشيح مقدمة من جميع الدول الأعضاء. وتلقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نحو 192 ترشيحا من 123 بلدا.

65 - وعملت الشبكة بشكل جيد كنقطة اتصال بشأن جميع المسائل المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويهدف الفريق العامل إلى استعراض اختصاصات جهات التنسيق، واستعراض وتحديث العضوية الحالية للفريق، والقيام، حسب الاقتضاء، بمواصلة العمل مع جهات التنسيق لدعمها في الوفاء بمسؤولياتها على النحو المبين في الاختصاصات.

66 - وتجري حاليا أنشطة ومشاريع عديدة لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وأنجزت الإدارة للتو مشروعا مدته ثلاث سنوات يُمول من الشريحة الثانية عشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية. وقدم المشروع الدعم لبلدان في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية واستخدامه في وضع السياسات القائم على الأدلة في أفريقيا وآسيا، وهي: بوتان والسنغال والفلبين وكينيا وموزامبيق. وقدمت الإدارة الدعم للبلدان المستفيدة من المشاريع في بناء الأطر المؤسسية اللازمة لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وتصنيف الحسابات التجريبية والترويج لاستخدام الحسابات في دعم وضع السياسات وأهداف التنمية المستدامة. ونظمت الإدارة عدة حلقات عمل تدريبية إقليمية في إطار المشروع، بما في ذلك حلقة العمل التدريبية الإقليمية بشأن النهج المحاسبي لإحصاءات ومؤشرات تغير المناخ، التي عقدت في شيبا، اليابان، في نيسان/أبريل 2023؛ وحلقة العمل التدريبية الإقليمية بشأن النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، التي عقدت في مانيلا في حزيران/يونيه 2023؛ وحلقة العمل التدريبية الإقليمية بشأن النهج المحاسبي لسياسة تغير المناخ في أفريقيا، التي عقدت في نيروبي في أيلول/سبتمبر 2023.

67 - وترجمت إلى اللغتين الإسبانية والفرنسية دورة التعلم الإلكتروني المتعلقة بالنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، التي أعدتها الإدارة ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ في عام 2023. وتم تنفيذ برنامج مُدار للتعلم الإلكتروني، بمشاركة 348 شخصا من 73 دولة، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت الإدارة في عام 2023 دورة التعلم الإلكتروني المعنونة "نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لمقرري السياسات" باللغة البرتغالية، كإضافة إلى الإصدارات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية المتاحة بالفعل.

68 - ويهدف البرنامج العالمي للاستدامة[9]، وهو تسهيل المساعدة التقنية الجامع التابع للبنك الدولي بشأن اقتصاديات رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية والاستدامة، إلى تعزيز وتشجيع استخدام البيانات والتحليلات (الاقتصادية والمالية) بشأن رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية كي تسترشد بها الحوارات العالمية والقرارات الحكومية وقرارات الأسواق المالية. ويقدم البرنامج العالمي للاستدامة منحا للمساعدة التقنية لتجميع حسابات رأس المال الطبيعي في عدة بلدان، منها إثيوبيا وتركيا وغانا ونيجيريا. وعلى الصعيد العالمي، يقوم البرنامج العالمي للاستدامة على نحو منتظم بإعداد ونشر تقييم شامل لحسابات الثروة في أكثر من 140 بلدا (يشمل رأس المال الطبيعي والمنتَج والبشري وغير ذلك). ويجري حاليا إنتاج

(9) انظر www.worldbank.org/en/programs/global-program-on-sustainability.

العدد الخامس من هذه السلسلة، المعنون "تغير ثروة الأمم"، ويهدف إلى توسيع نطاق المحاسبة والتحليل للثروات وعمقهما المفاهيمي والمنهجي.

69 - ونظمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا الحلقة الدراسية السنوية المشتركة الثامنة بشأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في آذار/مارس 2023، التي نوقشت فيها مسائل من بينها ما يلي: دور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في قياس الانتقال نحو الاقتصاد الدائري؛ والتقدم الذي أحرزته البلدان في تنفيذ حسابات النظم الإيكولوجية؛ وتكامل الحسابات لأغراض تحليلية؛ والتطورات الجديدة ذات الصلة في المعايير والتصنيفات الدولية مثل نظام الحسابات القومية.

70 - وتساعد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بلدانا في المنطقة في إنتاج واستخدام الإحصاءات والحسابات المتكاملة استجابة للشواغل ذات الأولوية في مجال السياسات، مثل التنمية المستدامة للمحيطات. وخلال عام 2023، قُدم دعم في مجال الحسابات المتعلقة بالمحيطات إلى بلدين: (أ) بالاو، لرصد طبقات الأعشاب البحرية في ولاية إيراي بوصفها موئلا هاما للأسماك، ورصد النظم الإيكولوجية المرجانية في ولاية كورور في سياق إيرادات السياحة المستدامة، فضلا عن مشروع تجريبي وطني بشأن الحسابات المتعلقة بغابات المانغروف؛ و (ب) ساموا، لتوسيع نطاق الحسابات التجريبية الأولية، مع التركيز على غابات المانغروف. وبالتعاون مع الشراكة العالمية لحسابات المحيطات، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مبادرة ملديف بشأن المحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي في جزيرة لامو المرجانية. وفيما يتعلق بحسابات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الأخرى، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فيجي في وضع إحصاءات وحسابات متكاملة وعالية الأثر، تشمل حسابات من كل من الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، مع التركيز على الغابات. ونظم المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ عدة دورات للتعلم الإلكتروني خلال عام 2023، بما في ذلك بشأن حسابات المياه في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية واستخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لأغراض مؤشرات تغير المناخ.

71 - وأطلق صندوق النقد الدولي مؤخرا برنامجا جديدا لتنمية القدرات في مجال إحصاءات البيئة وتغير المناخ، سيزود البلدان الأعضاء في الصندوق بالأدوات والموارد والقدرات التقنية اللازمة لوضع مجموعة من الإحصاءات البيئية والمتعلقة بتغير المناخ ذات الأهمية على المستوى الكلي استنادا إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويعمل البرنامج بالتنسيق الوثيق مع منظمات دولية أخرى، ولا سيما كيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وهو يدعم حاليا تنفيذ الإحصاءات المتصلة بتغير المناخ استنادا إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في إندونيسيا وبنغلاديش وبيرو وجنوب أفريقيا وغانا وفييت نام وكولومبيا وموزامبيق. وتم تنظيم دورتين تدريبيتين في عام 2023 في إطار هذا البرنامج. وكانت الأولى دورة تدريبية على الإنترنت للبلدان الأفريقية نظمت بالتعاون مع معهد التدريب الأفريقي التابع لصندوق النقد الدولي الموجود مقره في موريشيوس. والثانية كانت دورة لمدة أسبوعين نظمت بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، وصندوق النقد العربي، ووكالة الطاقة الدولية. ونظمت الدورة في أبوظبي في الفترة من 4 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023. وشارك في كلتا الدورتين مسؤولون من المصارف المركزية ووزارات المالية والمكاتب الإحصائية الوطنية.

72 - وواصلت جماعة ممارسي المحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي في أفريقيا[10] استضافة حلقات دراسية شبكية منتظمة، مما أتاح فرصا لبلدان المنطقة والمنظمات الدولية لتبادل الخبرات. وقامت جماعة الممارسين بتنظيم وتيسير انعقاد المنتدى الثاني للسياسة المحاسبية المتعلقة برأس المال الطبيعي في أفريقيا، الذي عقد في نيروبي يومي 6 و 7 أيلول/سبتمبر 2023 تحت شعار "استخدام المحاسبة والتحليل المتعلقين برأس المال الطبيعي لإرشاد السياسات المتعلقة بالتنمية وتغير المناخ وحماية الطبيعة". ووفر المنتدى، الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الأفريقي المعني بالمناخ، للمشاركين منبرا مركزا لمناقشة استخدام المحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي والتحديات والفرص المرتبطة باستخدام بيانات رأس المال الطبيعي وأدواته وتحليلاته لإرشاد ودعم السياسات في البلدان الأفريقية. وحضر المنتدى أكثر من 120 ممثلا من 30 بلدا.

سادسا - نقاط للمناقشة

73 - **تدعى اللجنة الإحصائية إلى الإعراب عن آرائها بشأن ما يلي:**

(أ) **التحديث المقترح للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (انظر الفرع ثالثا)؛**

(ب) **دور لجنة الخبراء ومشاركتها في إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وإشراك المكاتب الإحصائية الوطنية في إعداد وتنفيذ إطار الرصد (انظر الفرع ثانيا)؛**

(ج) **التقدم المحرز في جمع البيانات ووضع قواعد البيانات على الصعيد العالمي لكل من الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (انظر الفرع رابعا)؛**

(د) **مشاركة لجنة الخبراء في المبادرة الجديدة المتعلقة بالثغرات في البيانات، ولا سيما فيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بتغير المناخ 1 و 2 و 6 و 7 (انظر الفرع ثانيا)؛**

(هـ) **التقدم المحرز في توسيع نطاق تنفيذ النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، والنهوض ببرنامج العمل البحثي، ووضع طرائق وإرشادات للتجميع (انظر الفرع ثالثا)؛**

(و) **استخدام الشراكات والتعاون الإقليمي وجهات تنسيق نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لإحراز تقدم في التنفيذ العالمي للنظام (انظر الفرع خامسا)؛**

(ز) **برنامج عمل فريق لندن (انظر الفرع ثالثا).**

---

(10) انظر https://seea.un.org/content/africa-community-practice.